التقرير السنوي
2017

تقرير أعمال الأمانة العامة للجان
الفصل في منازعات الأوراق المالية

الأمانة العامة للجان الفصل في منازعات الأوراق المالية
General Secretariat of Committees for Resolution of Securities Disputes

رؤيتنا

الوصول إلى أعلى درجة من الكفاءة في إجراءات التقاضي لدى اللجان بما يضمن تحقيق العدالة الناجزة لرفع ثقة المتعاملين وتحقيق الاستقرار في السوق المالية.

رسالتنا

دراسة الدعاوى بكل دقة وإتقان وسرعة في الانجاز، وتقديم الاستشارات القانونية والمحاسبية المتخصصة وفق أعلى معدلات الاحترافية والمهنية في الأسواق المالية.

الأهداف الاستراتيجية

- تأسيس وتوثيق المعايير المحاسبية والمالية والمبادئ القانونية في احتساب المكاسب غير المشروعة والتعويضات بناءً على أفضل المعايير العالمية.

- مساعدة اللجان في تحقيق العدالة وتسريع إصدار القرارات وصولاً إلى متوسط فترة زمنية لإجراءات التقاضي في منازعات الأوراق المالية إلى 18 شهراً عام 2020م.

- تحقيق جودة عالية في دراسة الدعاوى المتعلقة بالسوق المالية من خلال اعداد أفضل الدراسات القانونية والتحليلات المالية.

- رفع كفاءة وفعالية أداء الموظفين للمهام والأعمال والاجراءات الداخلية بما يحقق أعلى مستويات الدقة والمهنية في انجاز أعمال الأمانة العامة.

- السعي للتحول الالكتروني لجميع أعمال الأمانة العامة وخدماتها.

الملخص التنفيذي

تسعد الأمانة العامة للجان الفصل في منازعات الأوراق المالية بتقديم تقريرها السنوي الذي يعكس أهم البيانات والأعمال والانجازات التي تحققت خلال العام 2017م عبر قيامها بدورها الاستراتيجي حسب المهام المنوطة بها ضمن استراتيجيات هيئة السوق المالية من خلال دعم ومساندة لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية وتقديم خدماتها بمهنية وفاعلية للأشخاص والكيانات في السوق المالية السعودية بهدف تحقيق الأهداف الاستراتيجية المرسومة.

يعكس هذا التقرير السنوي للأمانة العامة للجان الفصل مدى التطور الذي تشهده كافة الجوانب القانونية والمالية والإدارية في لجان الفصل والأمانة العامة. فقد ورد للجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية (289) دعوى خلال العام 2017م بزيادة نسبتها 42% عن العام 2016م. وأصدرت لجنة الفصل (245) قراراً بزيادة نسبتها 20%، كان منها (180) قراراً صادراً في دعوى مدنية، و(24) قراراً في دعوى إدارية، و(36) قراراً في دعوى جزائية، ومنها كان (5) قرارات وقتية. ومن بين القرارات الجزائية الصادرة، كان منها (21) قراراً يتعلق بمخالفة المادة (49) بزيادة نسبتها 23%، و(6) قرارات بشأن مخالفة المادة (31) بزيادة نسبتها 100%. وتجدر الإشارة إلى أن المتوسط العام للفترة الزمنية لصدور القرار في لجنة الفصل كان (10.7) أشهر خلال العام 2017م.

كما شهدت أعمال لجنة الاستئناف زيادة تتمثل في ورود (191) دعوى خلال العام 2017م بزيادة نسبتها 12% عن العام 2016م. وأصدرت لجنة الاستئناف (208) قرارات بزيادة نسبتها 14%، كان منها (143) قراراً صادراً في دعوى مدنية، و(12) قراراً في دعوى إدارية، و(30) قراراً في دعوى جزائية، ومنها كان (23) قرار التماس. ومن بين القرارات الجزائية الصادرة، كان (26) قراراً منها يتعلق بمخالفة المادة (49) بانخفاض نسبته 13%، و(6) قرارات بشأن مخالفة المادة (31) بزيادة نسبتها 100%. وتجدر الإشارة إلى أن المتوسط العام للفترة الزمنية لصدور القرار في لجنة الاستئناف كان (6.9) أشهر خلال العام 2017م.

وفيما يتعلق بالمبالغ المحكوم بها أمام لجنة الفصل، فقد شهدت الدعاوى المدنية ارتفاعاً

في قيمة التعويضات وأتعاب المحاماة بنسبة 51% بمبلغ اجمالي (116,336,276) . من ناحية أخرى، فقد كان هناك في الدعاوى الجزائية انخفاضاً في قيمة المبالغ المحكوم بها أمام لجنة الفصل بنسبة 63%- بمبلغ اجمالي (632,735,944).

أما المبالغ المحكوم بها أمام لجنة الاستئناف فقد شهدت الدعاوى المدنية ارتفاعاً في قيمة التعويضات وأتعاب المحاماة بنسبة 524% بمبلغ اجمالي (10,410,713). وكان هناك في الدعاوى الجزائية أيضاً ارتفاعاً في قيمة المبالغ المحكوم بها أمام لجنة الاستئناف بنسبة 725% بمبلغ اجمالي (1,908,441,802).

وشهد الموقع الإلكتروني للجان الفصل في منازعات الأوراق المالية نشاطاً في نشر القرارات الصادرة عن لجان الفصل. فقد تم خلال العام 2017م نشر (289) قراراً مختزلاً صادراً عن لجنة الفصل والاستئناف بزيادة نسبتها 11% عن العام 2016م. كما تم نشر (671) قراراً مختزلاً صادراً عن لجنة الفصل والاستئناف مترجماً للإنجليزية بزيادة نسبتها 645%.

وتستمر الأمانة العامة للجان الفصل في منازعات الأوراق المالية في سعيها الحثيث لتطوير أعمالها القانونية والمالية والإدارية بدعم متواصل من هيئة السوق المالية على مختلف الأصعدة، سواء من الناحية التقنية والفنية والإدارية. وتهدف هذه الجهود إلى تقديم أفضل الخدمات والمساندة للجان الفصل في منازعات الأوراق المالية، ورفع كفاءة ومهنية منسوبيها إضافة إلى تعزيز جودة الأعمال.

ومع قرب تفعيل النظام الآلي الحديث الخاص بالأمانة العامة، ستكون هذه قفزة نوعية في مجال أتمتت أعمال الأمانة العامة مما سيزيد من كفاءة الأعمال ويرفع من مستوى الجودة النوعية وتسريع الإجراءات المتبعة. وستساعد هذه الخطوات الحثيثة إلى تحسين أعمال لجان الفصل وترسيخ المبادئ القانونية الموثقة، مما سينتج عنه تقليص في فترة التقاضي أمام لجنتي الفصل والاستئناف، وصولاً لتحقيق الأهداف الاستراتيجية الأوسع المواكبة لبرنامج الريادة المالية 2020.

الباب الأول

لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية

الباب الأول
لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية

أولا: القرارات الصادرة عن لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية

1- القرارات الصادرة

القرارات الصادرة للعام 2017م مقارنة بالعام 2016م			
نوع الدعوى	العدد		نسبة التغير
	عام 2017م	عام 2016م	
دعوى مدنية	180	143	26%
دعوى إدارية	24	15	60%
دعوى جزائية	36	23	56%
دعوى جزائية/ مدنية (وقتي)	5	23	-78%
الإجمالي	**245**	**204**	**20%**

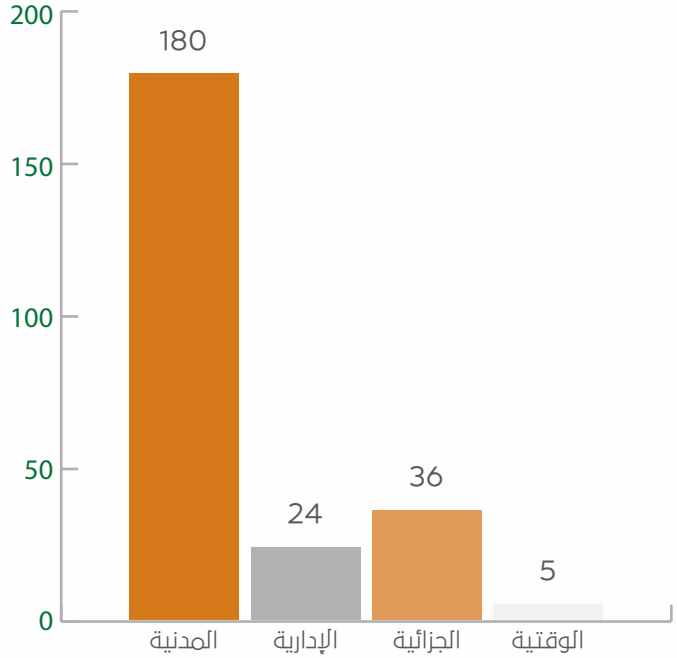

2- القرارات المدنية والإدارية الصادرة عن اللجنة (مصنفة حسب منطوق القرار)

تفصيل للقرارات المدنية والإدارية		
منطوق القرار	2017	2016
التعويضات	46	21
رفض طلبات	65	58
رد الدعوى لانعدام الصفة	2	3
عدم جواز نظر الدعوى	0	5
عدم اختصاص	12	5
صرف النظر عن الدعوى	13	14
رد الدعوى لسبق الفصل فيها	0	13
التمسك بقرار سابق	46	36
صلح	1	0
تأييد قرار مجلس الهيئة	6	0
إلغاء قرار مجلس الهيئة	9	0
عدم سماع الدعوى	2	0
قبول التظلم	1	0
ايقاف تنفيذ	1	0
الإجمالي	**204**	**155**

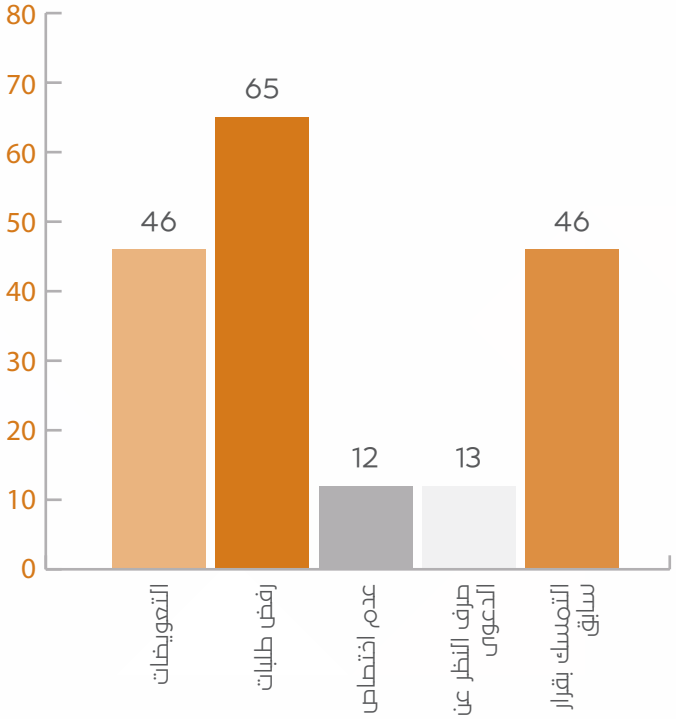

يوضح الجدول تفاصيل القرارات الصادرة في الدعاوى المدنية والإدارية خلال العام 2017م والتي أظهرت ارتفاعاً كبيراً في عدد القرارات الصادرة برفض الطلبات بنسبة 32% قرار من مجموع القرارات ويرجع ذلك إلى عدم إثبات عناصر المسؤولية التقصيرية في مواجهة المدعى عليهم في ضوء المستندات المقدمة من المدعين.

3- القرارات الجزائية للعام 2017م (مصنفة حسب نوع المخالفة) مقارنة بالعام 2016م

القرارات الصادرة للعام 2017م مقارنة بالعام 2016م			
نوع المخالفة	العدد		نسبة التغير
	عام 2017م	عام 2016م	
مخالفة للمادة (49)	21	17	23%
مخالفة للمادة (31)	6	3	100%
مخالفة للمادة (50)	7	0	-
مخالفات اخرى	2	3	-33%
الإجمالي	**36**	**23**	**56%**

يوضح الجدول إجمالي عدد القرارات الصادرة في الدعاوى الجزائية خلال العام 2017م مقارنة بالعام 2016م مصنفة حسب نوع المخالفة، حيث يظهر ارتفاعاً في عدد القرارات الصادرة للعام 2017 بنسبة 56% عن العام 2016م ويرجع سبب الارتفاع إلى وجود عدد (9) دعاوى جزائية تمثل 25% من إجمالي القرارات الصادرة في عام 2017م، والتي تم قيدها وصدر بها قرار في نفس العام.

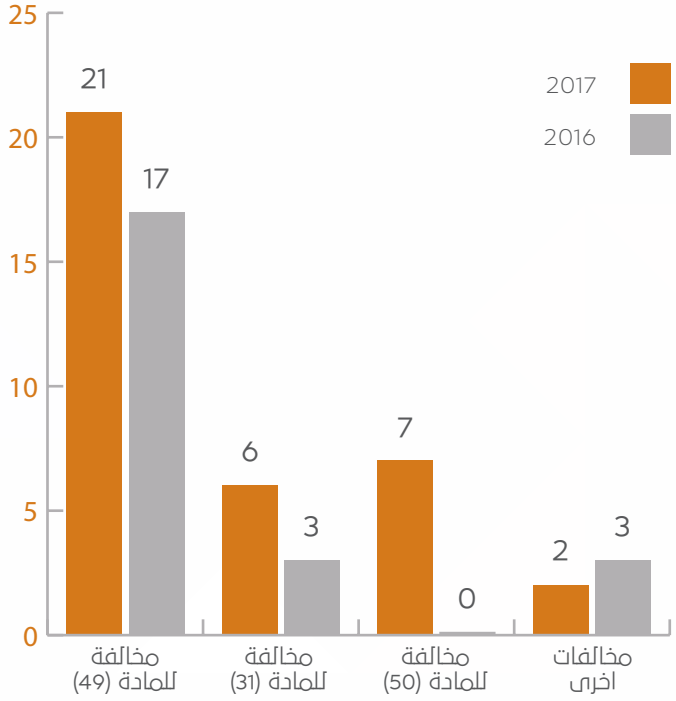

ثانياً: اجتماعات وجلسات أعضاء لجنة الفصل

الوصف	عام 2017م	عام 2016م	نسبة التغير
الاجتماعات	223	259	-14%
الجلسات	316	257	23%
الإجمالي	**539**	**516**	**4.4%**

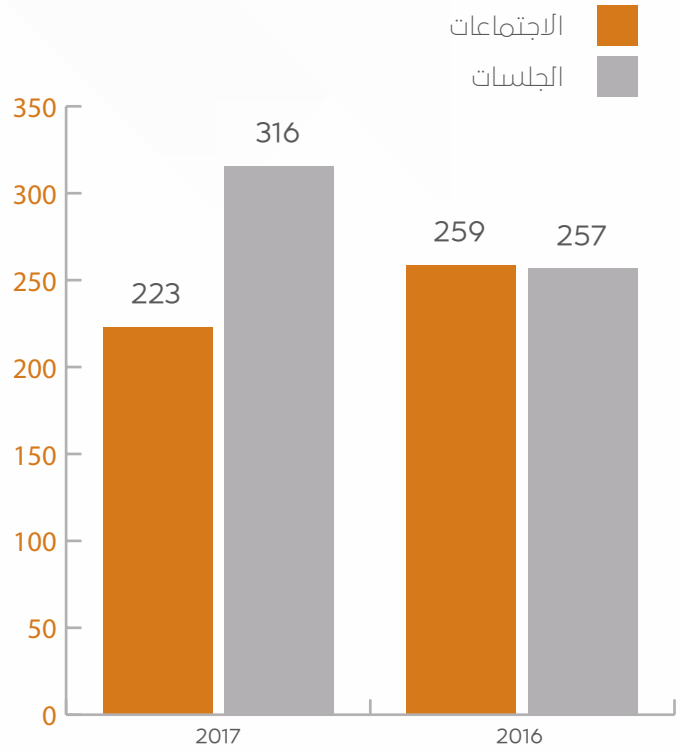

ثالثاً: الدعاوى الواردة إلى لجنة الفصل في عام 2017م مقارنة بالعام 2016م

نوع الدعوى	عام 2017م	عام 2016م	نسبة التغير
مدني	257	167	54%
إداري	9	11	-18%
جزائي	23	25	-8%
المجموع	**289**	**203**	**42%**

يوضح الجدول ارتفاع في عدد الدعاوى الواردة للجنة الفصل خلال العام 2017م مقارنة بالعام 2016م بما نسبته 42%، ويرجع السبب الرئيسي إلى الارتفاع في عدد الدعاوى المدنية الواردة للجنة الفصل والمقيدة ضد شركة اتحاد اتصالات (موبايلي) والمعادة إليها لدراستها بقرار من لجنة الاستئناف .

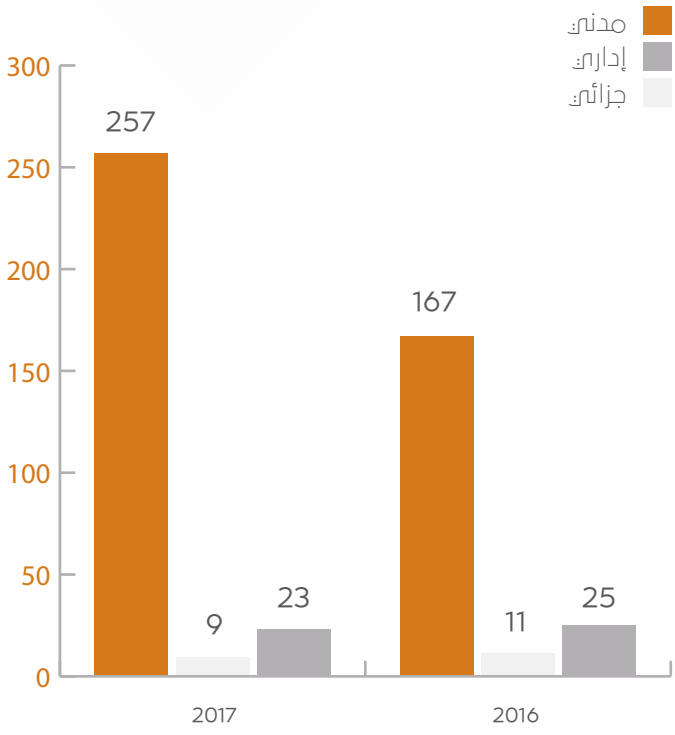

رابعاً: الدعاوى القائمة لدى لجنة الفصل حتى نهاية عام 2017م

سنة القيد	مدني	إداري	جزائي	المجموع
2015	35	0	0	35
2016	45	0	10	55
2017	156	2	13	171
المجموع	**236**	**2**	**23**	**261**

يوضح الجدول عدد الدعاوى القائمة لدى لجنة الفصل بنهاية العام 2017م مصنفة حسب سنة القيد، كما يوضح الرسم البياني أن ما نسبته 66% من إجمالي الدعاوى القائمة تم قيدها خلال العام 2017م، وما نسبته 21% من الدعاوى القائمة تم قيدها خلال العام 2016م، ليصل إجمالي نسبة الدعاوى القائمة والمقيدة خلال العامين 2017م و 2016م ما نسبته 87% من إجمالي الدعاوى القائمة، وفيما يخص الدعاوى المقيدة خلال العام 2015م والتي تمثل نسبة 13% فتشكل الدعاوى الموقوفة المبينة بالجدول الوارد بالبند أولاً الفقرة (3).

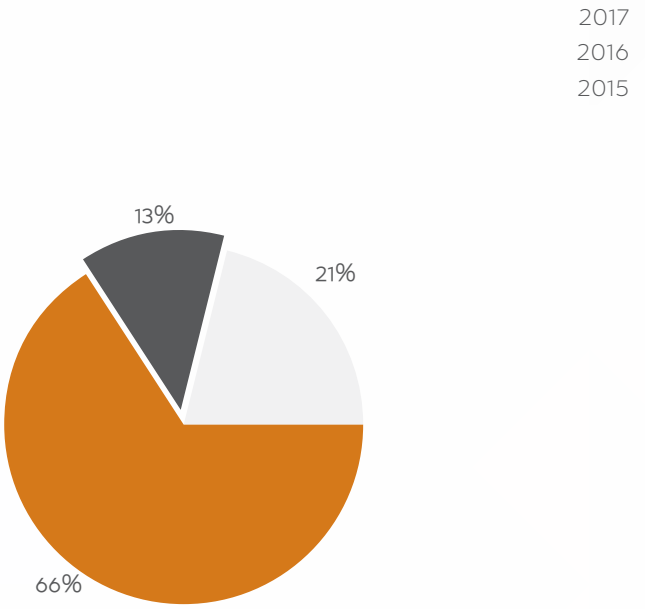

خامساً: القرارات الصادرة عن لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية حتى نهاية عام 2017م

تفصيل القرارات الصادرة للعام 2017م حسب تاريخ قيدها					
تاريخ قيد الدعوى	مدني	إداري	جزائي	المجموع	النسبة
2012	1	0	0	1	1%
2013	2	1	0	3	1%
2014	6	0	4	10	4%
2015	34	5	12	51	21%
2016	54	11	11	76	32%
2017	83	7	9	99	41%
المجموع	**180**	**24**	**36**	**240**	100%

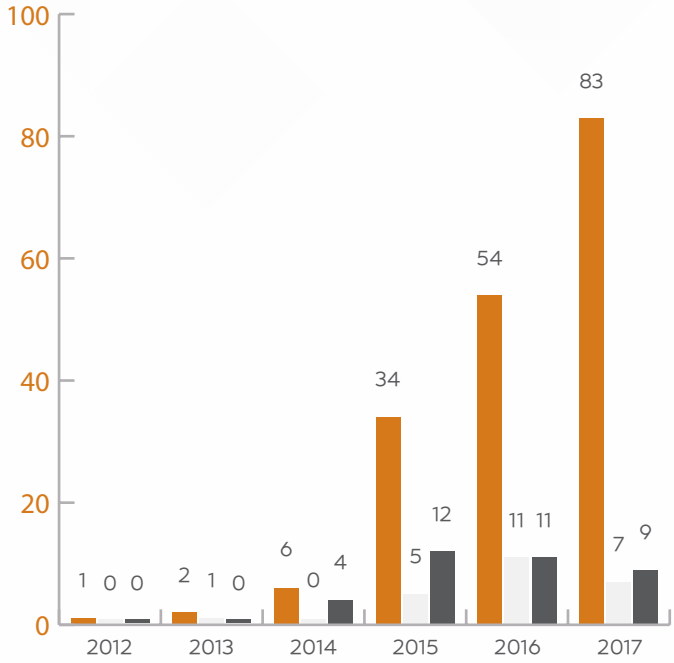

المتوسط العام للفترة الزمنية لصدور القرارات 10.6 شهر

- يوضح الجدول عدد القرارات الصادرة بنهاية العام 2017م مصنفة حسب سنة القيد، والذي يتبين منه أن ما نسبته 41% من إجمالي القرارات تم قيدها خلال العام 2017م وما نسبته 32% من القرارات تم قيدها خلال العام 2016م، ليصل إجمالي نسبة القرارات في الدعاوى المقيدة خلال العامين 2017م و 2016م ما نسبته 73% من إجمالي القرارات.
- بلغ المتوسط العام للفترة الزمنية لصدور القرارات 10.6 شهر ويرجع سبب انخفاض المتوسط عن العام 2016م، والبالغ 16.7 شهر، لوجود عدد (99) قرار في دعاوى تم قيدها في عام 2017م.

سادساً: إجمالي المبالغ المحكوم بها في الدعاوى المقيدة لدى لجنة الفصل

1- المبالغ المحكوم بها في الدعاوى المدنية والإدارية

السنة	قيمة التعويضات	أتعاب متابعة الدعوى	المجموع
2016م	13,655,531.71	88,600.00	13,744,131.71
2017م	114,214,151.63	2,122,125.16	116,336,276.79

2- المبالغ المحكوم بها في الدعاوى الجزائية

السنة	قيمة المكاسب غير المشروعة	قيمة الغرامات	المجموع
2016م	1,780,066,416.95	12,381.000.00	1,792,447,416.95
2017م	598,115,944.63	34,620,000.00	632,735,944.63

الباب الثاني:
لجنة الاستئناف في منازعات الأوراق المالية

الباب الثاني:
لجنة الاستئناف في منازعات الأوراق المالية

أولا: القرارات الصادرة ومشاريع القرارات المقدمة إلى لجنة الاستئناف في منازعات الأوراق المالية

1- القرارات الصادرة

نوع الدعوى	2017	2016	نسبة التغير
دعوى مدنية	143	102	40.20%
دعوى إدارية	12	7	71.43%
دعوى جزائية	30	35	-14.29%
التماس	23	38	-39.47%
الإجمالي:	**208**	**182**	**14.29%**

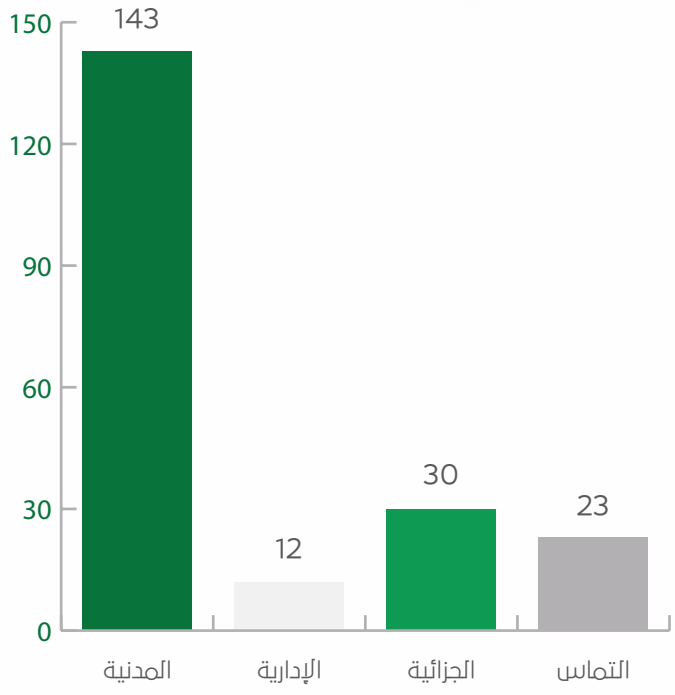

2- تفاصيل القرارات الجزائية

نوع المخالفة	2017	2016	نسبة التغير
مخالفة للمادة 49	26	30	-13%
مخالفة للمادة 50	1	0	-
مخالفة للمادة 31	6	3	100%
مخالفة للمادة 24	0	1	-100%
اخرى	5	1	400%
الإجمالي	**38***	**35**	**8%**

* من ضمنها ثمان دعاوى إلتماس جزائية.

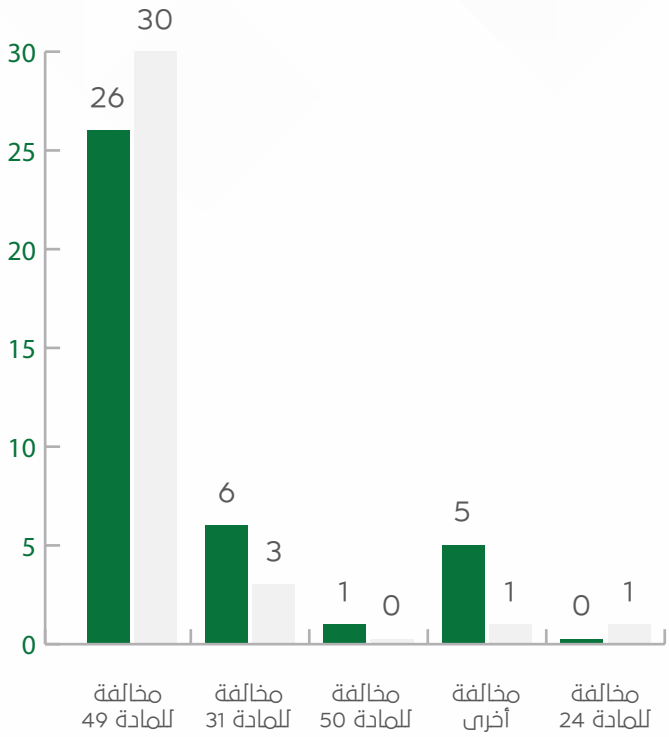

- يوضح الجدول تفاصيل القرارات الصادرة في الدعاوى الجزائية خلال العام 2017م مقارنة بالعام 2016م مصنفة حسب نوع المخالفة، والذي يتضح منه انخفاضاً في عدد القرارات الجزائية الصادرة لمخالفة المادة 49 بما نسبته 13% مقارنة بالعام 2016م.

3- قرارات لجنة الاستئناف (مصنفة حسب : تأييد/تعديل/إلغاء/رفض/إعادة) للقرارات الصادرة عن لجنة الفصل للعام 2017م بالمقارنة بالعام 2016م

الوصف	2017			2016		
	مدني	إداري	جزائي	مدني	إداري	جزائي
تأييد	53	4	10	41	5	20
تعديل	1	0	15	3	0	7
إلغاء	45*	4	1	8	2	6
رفض الاستئناف/ التماس	17	2	11	28	1	13
إعادة إلى لجنة الفصل	40*	4	1	46	0	2
الإجمالي	**156**	**14**	**38**	**126**	**8**	**48**

4- نسبة قرارات لجنة الاستئناف (مصنفة حسب : تأييد/تعديل/إلغاء/رفض/إعادة) للقرارات الصادرة عن لجنة الفصل للعام 2017م بالمقارنة بالعام 2016م.

الوصف	2017			2016		
	مدني	إداري	جزائي	مدني	إداري	جزائي
تأييد	34%	29%	26%	33%	63%	42%
تعديل	-	-	39%	2%	0%	15%
إلغاء	29%	29%	3%	6%	25%	12%
رفض الاستئناف/ التماس	11%	14%	29%	22%	12%	27%
إعادة إلى لجنة الفصل	26%	29%	3%	37%	0%	4%
الإجمالي	**100%**	**100%**	**100%**	**100%**	**100%**	**100%**

ثانياً: اجتماعات أعضاء لجنة الاستئناف

الوصف	2017	2016	نسبة التغير
الاجتماعات	272	306	-11%

ثالثاً: الدعاوى الواردة إلى لجنة الاستئناف

نوع الدعوى	2017	2016	نسبة التغير
مدني	76	99	-23%
إداري	17	6	183%
جزائي	35	22	59%
التماس	23	41	-43%
معادة من لجنة الفصل	40	2	1900%
المجموع	**191**	**170**	**12%**

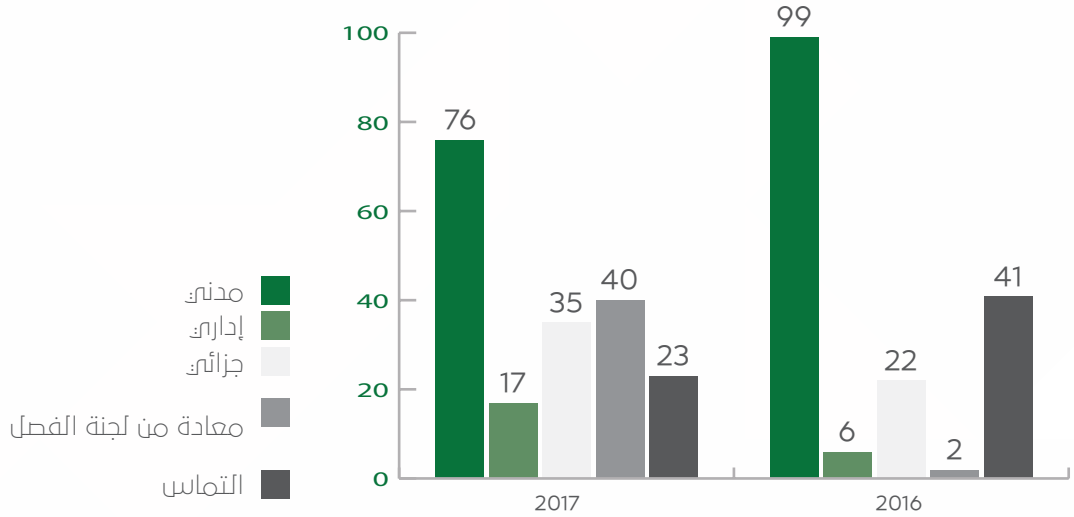

رابعاً: الدعاوى القائمة لدى لجنة الاستئناف حتى نهاية عام 2017م

سنة الاستئناف	مدني	إداري	جزائي	المجموع
2016	0	0	1	1
2017	32	6	20	58
التماس	1	0	0	1
الدعاوى المعادة	0	1	0	1
المجموع	**33**	**7**	**21**	**61**

- يوضح الجدول عدد الدعاوى القائمة لدى لجنة الاستئناف والبالغ عددها 61 دعوى مصنفة حسب تاريخ الاستئناف، حيث بلغت نسبة الدعاوى المقيدة في العام 2017م 98% من إجمالي الدعاوى القائمة، وأكثر من 90% من هذه الدعاوى مقيدة في النصف الثاني من عام 2017م.
- يوضح الرسم البياني أن الدعاوى المدنية تمثل نسبة 54% من الدعاوى القائمة لدى لجنة الاستئناف

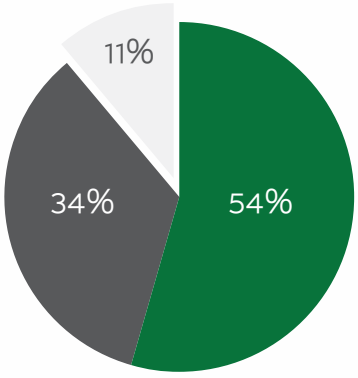

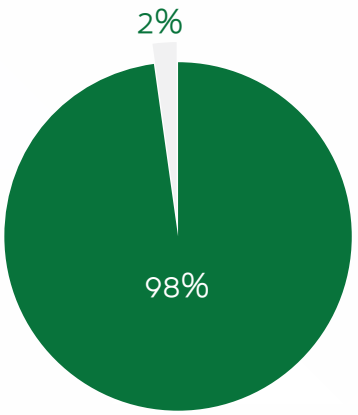

خامساً: القرارات الصادرة عن لجنة الاستئناف حسب تاريخ الاستئناف حتى نهاية عام 2017م

تفصيل القرارات الصادرة في عام 2017م حسب تاريخ الاستئناف					
تاريخ الاستئناف	مدني	إداري	جزائي	المجموع	النسبة
2013	1	0	0	1	0.4%
2014	0	0	0	0	-
2015	1	0	1	2	0.9%
2016	60	1	13	74	35%
2017	94	13	24	131	63%
المجموع	**156**	**14**	**38**	**208**	**100%**

- يوضح الجدول عدد القرارات الصادرة بنهاية العام 2017م مصنفة حسب سنة الاستئناف، ويتضح منه أن ما نسبته 63% من إجمالي القرارات تم قيدها لدى لجنة الاستئناف خلال العام 2017م و ما نسبته 35% من القرارات تم قيدها خلال العام 2016م، ليصل إجمالي نسبة القرارات المقيدة خلال العامين 2017م و 2016م ما نسبته 98% من إجمالي القرارات.
- بلغ المتوسط العام للفترة الزمنية لصدور القرارات 6.9 شهر ويرجع سبب انخفاض المتوسط عن العام 2016م، والبالغ 10.8 شهر، لوجود عدد (131) قرار في دعاوى مستأنفة عام 2017م.

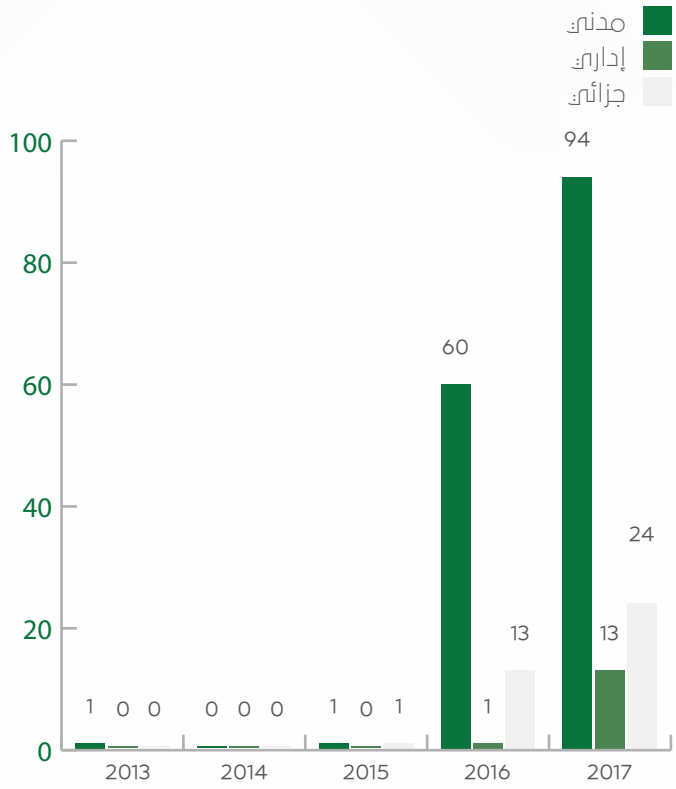

المتوسط العام للفترة الزمنية لصدور القرارات
6.9 شهر

سادساً: إجمالي المبالغ المحكوم بها في الدعاوى المقيدة لدى لجنة الاستئناف

1- المبالغ المحكوم بها في الدعاوى المدنية والإدارية

السنة	قيمة التعويضات	أتعاب متابعة الدعوى	المجموع
2016م	1,650,561.60	16,980.00	1,667,541.60
2017م	9,271,985.42	1,138,727.84	10,410,713.26

2- المبالغ المحكوم بها في الدعاوى الجزائية

السنة	قيمة المكاسب غير المشروعة	قيمة الغرامات	المجموع
2016م	216,496,447.85	14,790,000.00	231,180,447.85
2017م	1,883,496,802.45	24,945,000	1,908,441,802.45

الباب الثالث

الأعمال الإدارية

الباب الثالث

الأعمال الإدارية

اولا: الاتصالات الإدارية

1- معاملات الوارد

الوارد	عام 2017م	عام 2016م	نسبة التغير
وارد الدعاوى الجديدة	289	203	42%
وارد مذكرات الأطراف	1416	1669	-15%
وارد مذكرات وخطابات الاستئناف	303	238	27%
وارد عام	27	30	-10%
الإجمالى	**2,035**	**2,140**	**-4.9%**

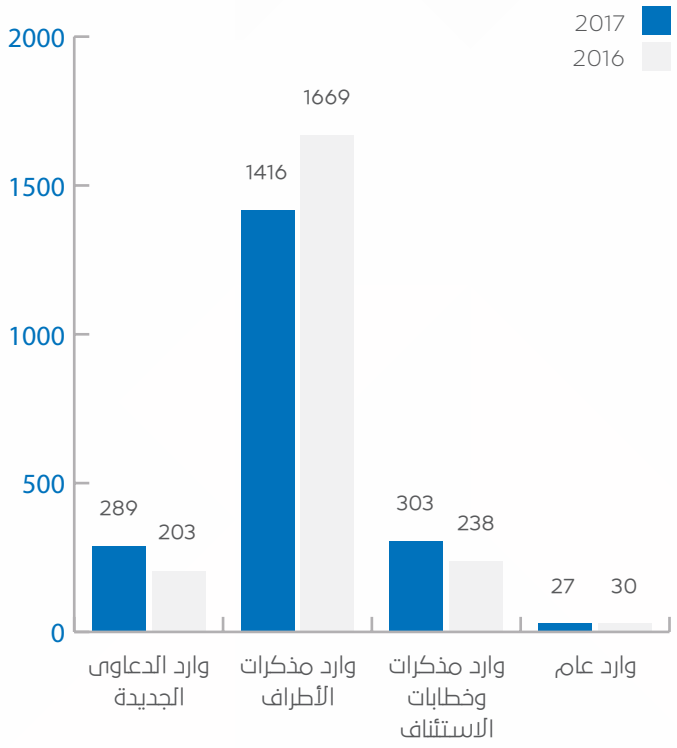

2- معاملات الصادر

الصادر	عام 2017م	عام 2016م	نسبة التغير
تبليغات بلائحة الدعوى	299	319	-6.2%
تبليغات بالردود وخطابات تتعلق بالدعاوى	882	936	-5.7%
تبليغات بقرارات لجنة الفصل أو محضر قضائي	676	764	-11.5%
تبليغات بالجلسات	745	725	2.7%
تبليغات بقرارات لجنة الاستئناف	596	612	-2.6%
خطابات إدارية	65	61	6.5%
الإجمالي	**3,263**	**3,417**	**-4.5%**

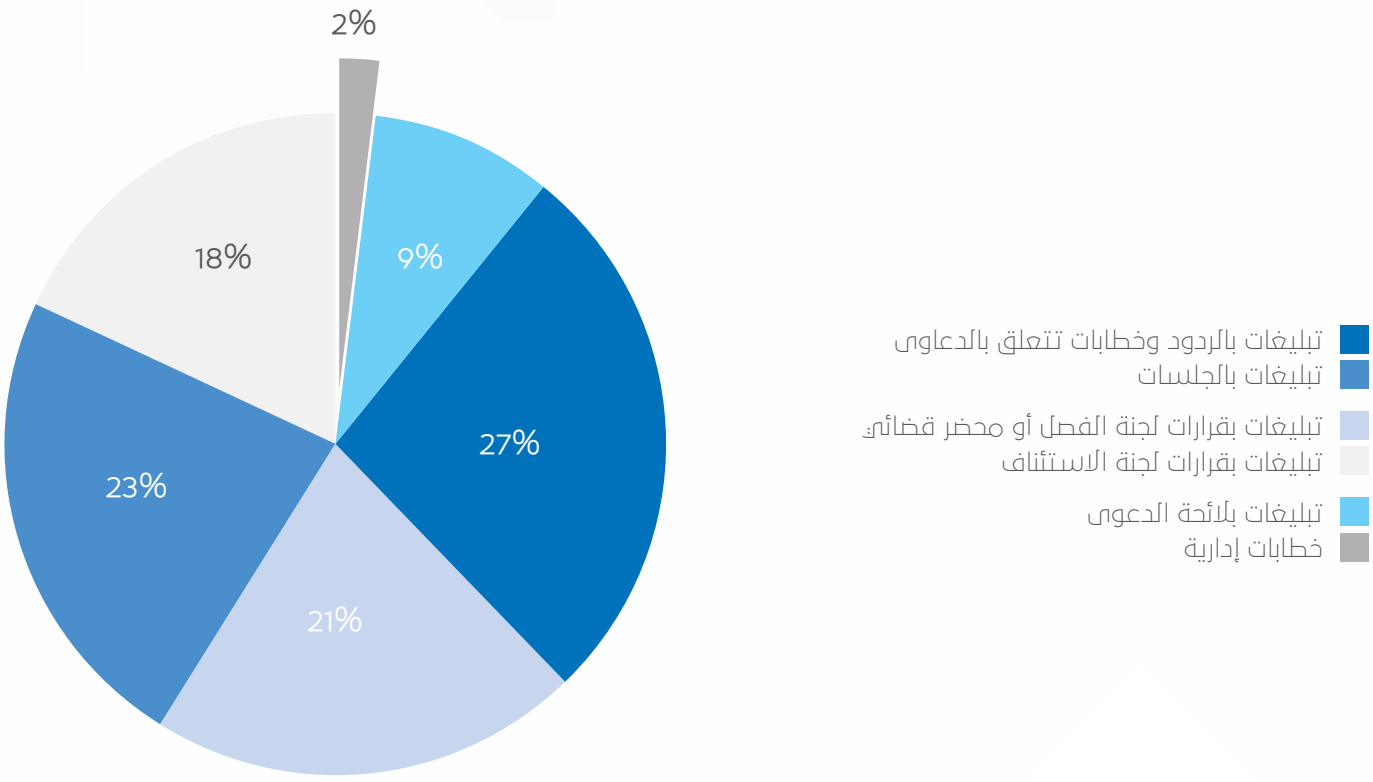

ثانياً: التبليغات

وسائل التبليغ	عام 2017م	عام 2016م
مناولة بمقر الأمانة العامة	691	1,691
الفاكس	0	2
البريد المسجل	4	12
البريد السريع	63	52
البريد الإلكتروني	1,890	1,392
الهاتف المسجل	35	109
مناولة عن طريق المراسلين	471	151
الإجمالي	**3,154**	**3,409**

- يوضح الجدول زيادة في عدد التبليغات بالبريد الالكتروني للعام 2017م، والتي تمثل ما نسبته 60% مقارنة بوسائل التبليغ الأخرى. ويرجع السبب الرئيسي في زيادة التبليغات عن طريق البريد الالكتروني إلى حث المتقاضين بتدوين بريدهم الالكتروني في نموذج العنوان المختار.

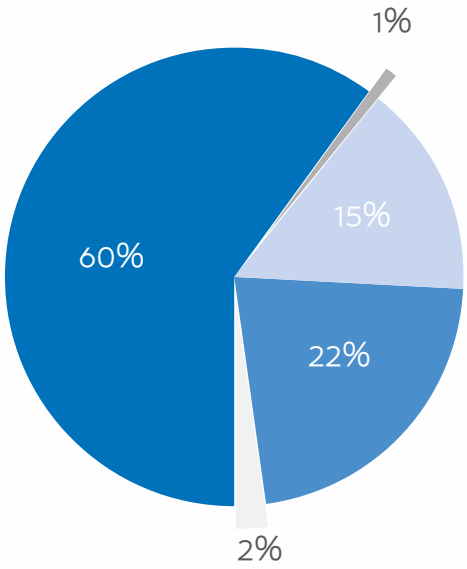

البريد الإلكتروني
مناولة عن طريق المراسلين
الهاتف المسجل
البريد المسجل
مناولة بمقر الأمانة العامة
البريد السريع
الفاكس

ثالثاً: الاختزال والترجمة والنشر

- بلغ عدد القرارات النهائية المختزلة باللغة العربية والمنشورة بالموقع الإلكتروني عن لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية للعام 2017م (121) قراراً مختزلاً بزيادة نسبتها 29% عن القرارات المنشورة في العام 2016م والبالغة (94) قراراً.

- بلغ عدد القرارات النهائية المختزلة باللغة العربية والمنشورة بالموقع الإلكتروني عن لجنة الاستئناف في منازعات الأوراق المالية للعام 2017م (168) قراراً بزيادة نسبتها 0.6% عن القرارات المختزلة في العام 2016م والبالغة (167) قراراً.

- بلغ عدد القرارات النهائية الصادرة عن لجنة الفصل ولجنة الاستئناف المختزلة باللغة الإنجليزية والمنشورة على الموقع الإلكتروني خلال العام 2017م (671) قراراً بزيادة نسبتها 645% عن القرارات المختزلة والمنشورة خلال العام 2016م والبالغة (90) قرار. ويرجع السبب إلى تعاقد الأمانة العامة مع مكتب ترجمة معتمد من أجل تسريع عملية ترجمة قرارات لجان الفصل وتقليص الفارق بين القرارات العربية والقرارات الانجليزية.

- بلغ عدد صفحات القرارات المترجمة الصادرة عن لجنة الفصل ولجنة الاستئناف (3,954) صفحة خلال العام 2017م بزيادة نسبتها 1,268% عما تم ترجمته خلال العام 2016م والبالغة (289) صفحة، وسبب هذه القفزة الكبيرة هو نفسه المذكور في الفقرة السابقة.